القوة متعددة الجنسية في سيناء

توصلت وفود مصر واسرائيل والولايات المتحدة، يوم ١٩٨١/٦/٢٥، إلى اتفاق بشأن تشكيل القوة متعددة الجنسية التي ستتولى أعمال المراقبة في سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلي النهائي منها في شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ولم يبق سوى توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى، ومن ثم عرضه على مجلس الشعب المصري والكنيست الاسرائيلي للمصادقة.

وهكذا، توصلت وفود الدول الثلاث، بعد أشهر عدة من المفاوضات التي بدأت في شهر شباط (فبراير) ١٩٨١، إلى اتفاق «يشتمل على فقرات كثيرة ووثائق تزيد عن وثائق اتفاق السلام برمته» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٧٦، ٢٥ و ١٩٨١/٦/٢٦). وسيتولى ادارة هذه القوة مدني اميركي، على أن يكون قائدها من احدى الدول التي ستشارك في تشكيلها.

وقد أوضح رئيس الوفد الأميركي في المفاوضات، مايكل ستيرنر «أن الاتفاق ينص على أن تكون القوة بديلاً من الامم المتحدة، وأن المدير العام لها سيكون أميركياً، فيما يتولى قيادتها ضابط كبير من احدى الدول المشاركة فيها والتي لم تحدد بعد» (**النهار**، ١٩٨١/٦/٢٦).

وأشار ستيرنر إلى أن «عدد أفراد القوة سيتراوح بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ رجل، وستستخدم التسهيلات المتاحة لها بإشراف السلطات المصرية، وليس تحت امرة قيادتها، وأن المراقبين الأميركيين سيكونون من المدنيين... وأن الولايات المتحدة وافقت على المساهمة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لتمويل القوة في السنة الأولى من عملها، على أن تتقاسم مع اسرائيل ومصر فيما بعد، النفقات بالتساوي وتبلغ ١٠٠ مليون دولار سنوياً» (**المصدر نفسه**).

وستغطي اسرائيل حصتها من نفقات القوة المذكورة من قيمة المنشآت العسكرية التي سيتركها الجيش الاسرائيلي عند اخلائه سيناء، «وسيقوم خبراء بتقويم أهمية المنشآت... بحيث تحسم قيمتها من المبالغ التي ستتحملها اسرائيل في اطار نفقات القوة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٧٦، ٢٥ و١٩٨١/٦/٢٦).

وبعد توقيع الاتفاق، سارعت كل من اسرائيل ومصر إلى الاعلان عن أنه جاء في صالحها، أو انسجاماً مع شروطها. فقد «شددوا، في القاهرة، على أن هذه القوة لا تعتبر بديلاً لقوات الأمم المتحدة. وستقوم بمهامها تحت السيادة الكاملة لمصر على سيناء... وقال اللواء محسن حمدي، أحد أعضاء الوفد المصري، أن الاتفاق ينص على ألا تزيد القوة عن ألفي رجل... أما المصادر الاسرائيلية، فقالت أن القوة ستتألف من ٢٥٠٠ رجل» (**المصدر نفسه**).

أما بالنسبة للمشاركة الأميركية في القوة، «فستشارك فيها كتيبة اميركية تنتشر على الجانب المصري